آراء الزَّمخشريِّ في شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزديِّ (ت ٧٢٠هـ)

دراسة (صوتية – صرفية)

م . د. جعفر كاظم عبد

جامعة القادسية / كلية طب الأسنان

jafar.kadhim@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠/ ١٢/ ٢٠٢٣

تاريخ قبول البحث : ٣١/ ١/ ٢٠٢٤

الخلاصة :

يدرس هذا البحث آراء الزمخشري (الصوتية والصرفية) الواردة في شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي (ت٧٢٠هـ) ، مع بيان رأيه في المسائل الصوتية ، والأبنية الصرفية ؛ إذ كونه لا يقل أهميةً عن غيره من العلماء، والتي شرعت بجمعها من هذا الشرح ، وعرضها على آراء العلماء ؛ لمعرفة الرأي الذي عليه الزمخشري .

الكلمات المفتاحية : (نفي المطاوعة عن أَفْعَلَ) / معنى (فَعَلَ ، تَفَاعَلَ ، انْفَعَل) / (زيادة الواو والألف في بداية الكلمة) / (تخفيف الهمز) / (الصوت المهتوت).

Al-Zamakhshari's opinions in Sharh Shafiya Ibn al-Hajib al-Khidr al-Yazdi, d. 720 AH Study (phonological - morphological)

Al-Qadisiyah University / College of Dentistry.
Dr. Jaafar Kadem Abd
jafar.kadhim@qu.edu.iq

Date received: 20/12/2023
Acceptance date: 31/1/2024

Abstract:

This research studies the opinions of Al-Zamakhshari (phonetic and morphological) contained in the explanation of Shafiya Ibn Al-Hajib by Al-Khidr Al-Yazdi (d. 720 AH), while stating his opinion on phonetic issues and morphological structures. Because it is no less important than other scholars, which I began to collect from this explanation, and present it to the opinions of scholars; To know the opinion of Al-Zamakhshari.

Keywords: (denying mutawaa from Af'al) / meaning of (fa'al, ta'fa'al, infa'al) / (increasing the waw and alif at the beginning of the word) / (reducing the hamza) / (the muted sound)

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين .

أمَّا بعد ...

أحاول في هذا البحث المتواضع تسليط الضوء على (آراء الزمخشري في شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي (ت٧٢٠هـ) دراسة (صوتية – صرفية)؛ إذ إنَّ الغالب على الشافية هو الدرس الصوتي الصرفي ؛ فاقتطفت ما نسب إلى الزمخشري من هذه القضايا، وحاولت أن أتأكد من صحة المنسوب إليه في شرح اليزديِّ ؛ بالتعويل على شرح الشافية ، والإيضاح في شرح المفصل ، فضلًا عن مؤلفات أخرى للتعرف على صدق المعلومة المنقولة سندًا ، وعن مدى استجابتها أو مقبوليتها لدى الشراح ، وهل كان الزمخشري مصيبًا، أو على رأي منفرد ، وهو ما لا يمكن وصفه بالخطأ ، أو الموهوم به؟ ، كل هذا أشرت إليه في هذا البحث ، ومن الله التوفيق.

- **نفي المطاوعة عن (أَفْعَلَ) :**

جاء في الشافية أنَّ وزن (أَفْعَلَ) يؤدي معنى المطاوعة مثل : (كَبَبْتُهُ ؛ فَأَكَبَّ وانْكَبَّ ، وقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ ؛ فَأَقْشَعَ وانْقَشَعَ ، وَمِنْ مَانِعٍ يَقُولُ : معناه (دَخَلَ) في الكَبِّ والقَشْعِ ، والحاصل : جعله من باب الصيرورة ، ومنهم الزمخشري ، وهو يمنع المطاوعة مطلقًا ، قال في الكشاف لا شيءَ من بناء (أَفْعَلَ) مطاوعًا، ولا يُتقنُ نحو هذا إلَّا حملة كتاب سيبويه) [١] .

وفي هذا يعترض اليزديِّ كذلك على إطلاقه الحكم [٢] ، كما أنَّ رأي الزمخشريِّ ورد كذلك في الكشاف في تفسير قوله تعالى : (أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [٣] ، قال : (يُجْعَل (أَكَبَّ) مطاوعَ (كَبَّهُ) ، يَقال : كَبَبْتُهُ ؛ فَأَكَبَّ ، من الغرائب والشواذ ، ونحوه : قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحابَ ؛ فأَقْشَعَ ، وما هو كذلك ، ولا شيء من بناء (أَفْعَل) مطاوعًا ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه ، وإنَّما (أَكبَّ) من باب (انْفَضَّ ، و أَلْأَمَ) ، ومعناه : دخل في الكبِّ ، وصار ذا كَبٍّ ، وكذلك أَقْشَعَ السَّحابَ : دخل في القشع ، ومطاوع (كَبَّ وقَشَعَ) : انْكَبَّ ، وانْقَشَعَ...) [٤] .

والملاحظ في كلام الزمخشريِّ أنه يجعل المطاوع لـ (أَفْعَلَ) هو (انْفَعَلَ) وليس (فَعّلَ) وهذا ما أشار إليه من قبل (أبو علي الفارسيِّ ت ٣٧٧هـ) في تعليقته ؛ إذ قال : (قال أبو علي: (أَفْعَل) هاهنا مثل (فَعَلَ) الذي لا يتعدَّى إذا قلت : أَفْعَلْتُهُ ؛ فأردت : جعلته فاعلًا ، مثل : أَخْرَجْتُهُ ؛ فَخَرَجَ ، وليس هذا باب (أَفْعَلَ) ولا موضعه إنَّما هو باب (فَعَلَ) ، وَوَجْهُ (أَفْعَلَ) ها هنا وقوعه موقع (فَعَلَ) أنَّ المعنى : كأنَّه صار ذا كذا ، كما أنَّكَ إذا قلت : أَقْطَفَ ، أي : صار ذا فرس قَطُوف) [٥] .

فـ (أَفْعَل) هنا بمعنى (فَعَل) لديه ، وهو الصيرورة ، وليست المطاوعة ؛ إذ حصرها بوزن (انْفَعَل) ، وهذا ما سيء فهمه ؛ إذ علق (السمين الحلبي ت ٦٥٧هـ) عليه بقوله : (وهذا الرجلُ كثيرُ التبجُّح بكتاب سيبويهِ ، وكم مِنْ نَصٍّ في كتابِ سيبويه عَمي بَصَرُه وبصيرتُه عنه ؟ ، حتى إن الإمامَ أبا الحجاج يوسفَ بن معزوزٍ صَنَّف

كتابًا ، يذكر فيه ما غَلِطَ الزمخشريُّ فيه وما جَهِله من كتاب سيبويه... وانظر إلى هذا الرجلِ: كيف أَخَذَ كلامَه الذي أَسْلَفْتُه عنه ؟ ، طَرَّزَ به عبارتَه حرفًا بحرف، ثم أخذ يُنْحي عليه بإساءةِ الأدب، جزاءَ ما لَقَّنه تِلك الكلماتِ الرائعةَ وجعله يقول: إن مطاوِعَ كَبَّ انْكَبَّ لا أكَبَّ وإن الهمزةَ في أكَبَّ للصيرورةِ، أو للدخولِ في الشيء ، وبالله لو بَقِي دهرَه غيرَ مُلَقِّنٍ إياها لما قالها أبداً ...) [٦] .

والمتأمل في كلام الزمخشريِّ لا يحتاج إلى تأويل ، أو أن نذهب مع من خالفه ؛ إذ كل ما في الأمر أن الهمزة غَيَّرت المعنى (لإفادة المصير في الشيء ، مثل همزة : أَقْشَعَ السَّحابُ ، إذا دخل في حالة القشع ، ومنه قولهم : أَنْفَضَ القَومُ : إذا هَلَكَتْ مَوَاشِيهِمْ ، وَأَرْمَلُوا : إذَا فَنِيَ زادهم ، وهي أَفعال قليلة فيما جاء فيه المجرد متعديًا ، والمهموز قاصرًا) [٧] .

- **معنى (فَعَّلَ) :**

يرى الزمخشريِّ أنَّ وزن (فَعَّلَ) لا يُتَأَتَّى به إلا بمعنى الكثرة مع استقامة المعنى ؛ فمن المكن أن نقول: (بَرَّكَ الإبِلُ) ؛ لأنَّ الإبِلَ جمع ، والمعنى متناسب ، أمَّا (مَوَّتَ الشَّاةُ) فلا يجوز ، وهو خطأ ؛ لأنَّ (مَوَّتَ) دال على الكثرة ، ولا كثرة في الشَّاة ؛ لأنَّها مفرد ، ولا استقامة حينئذٍ في المعنى ؛ إذ الاستقامة يجب أن يكون هناك تكثير في الفعل أو فاعله أو مفعوله [٨] .

وعلَّق اليزديِّ على ذلك أنَّ (من الجائز أن يكون الفرق بين التكثير في المفعول ، حيث جوزَّنا : قَطَّعْتُ الثَّوْبَ، وبينَ التكثير في الفاعل ، حيث لم يجوزوا : رَبَّضْتِ الشَّاةُ ثابتًا ، وظاهر كلام الزمخشريِّ دال على عدم جوازه) [٩] .

وكلام الزمخشريِّ واضح ؛ إذ إنَّه اشترط أن يثبت العقل أنَّ هناك تكثيرًا للحدث ، أو في فاعله ، أو مفعوله، فليس من المعقول أن يتكرر الحدث في (مَوَّتَ الشَّاةُ) ، ولا يمكن ذلك ، إلا في حال كون الفاعل جمعا ؛ فيحصل التناسب ، أمَّا (قَطَّعْتُ الثَّوْبَ) ، و (رَبَّضْتِ الشَّاةُ) ؛ فيمكن أن يتكرر الحدث ، وهذا ما يثبته العقل الذي نبَّه عليه الزمخشريِّ ، والذي وصفه اليزديِّ بعدم الجواز .

- **معنى تَفَاعَلَ :**

وهذا الوزن يفيد مشاركة الحدث بين فاعلين لا مفعول لهما ، نحو : (تضَارَبَ الزَّيدَانِ ، أو الزَّيدُونَ) ؛ فكل واحد ضاربٌ للآخر ، وهذا ما رجَّحَهُ اليزديُّ على رأي الزمخشريِّ المشترط وجود أمرين فصاعدًا[١٠] ، بذريعة أنَّ (قول الزمخشريِّ : (أَمرين ؛ فصاعدًا) ، و (اثنين ؛ فصاعدًا) ليس على وجه يحسن ؛ إذ لو قالوا

: للمشاركة فاقتصروا كما قلنا : لكان : أحسن ؛ إذ معلوم أنَّ المشاركة لا تتحقق في الواحد ، وإنَما كان يلزمهم أن يذكروا أمرين في باب فَاعَلَ للمتعلق المذكور)[١١] .

وصَرَّحَ بذلك الزمخشريُّ نفسه بغير ما نسبه إليه اليزديِّ ؛ إذ قال في الإيضاح : (هو الموضوع لمُتَعَدِّدَينِ مُشْتَرِكَينِ في أَصل الفعل المشتق هو منه ، كقولك : تَضَارَبُوا ، وتَخَاصَمُوا...) [١٢] .

فهو يقيِّدُهُ بالمشاركة بين الاثنين ، ولا مبرر لوصف رأيه بالحسن أو من عدمه ؛ إذ لم يكن ذاكرًا ما نسب إليه باشتراط الأمرين أو الاثنين فصاعدا ؛ وإنما كان يفيد المشاركة بين الاثنين ، وهذا واضح جلي .

- **معنى (اِنْفَعَلَ) :**

يفيد هذا الوزن المطاوعة لـ (أَفْعَلَ) ، أو (فَعَلَ) في الأمور ذات العلاج أو الأمور ذات الأثر الحسي ، نحو : أَغْلَقْتُهُ ؛ فانْغَلَقَ ، وكَسَرْتُهُ ؛ فانْكَسَرَ وهذا ما خَطَّأَ به اليزديُّ الزمخشريَّ في أنَّه لا يكون إلا مطاوعًا لـ (فَعَلَ) ،وهو رأي مخالف لسيبويه والباقين ؛ فهو غير صحيح[١٣].

- **ذِكْرُ المَصَادرِ :**

أشار اليزديُّ إلى أن ابن الحاجب ذكر أمثلة المصادر ؛ ليستغني بها عن ذكر الأوزان ؛ لذا اعتمد على الأمثلة من دون الأوزان ، غير أنَّ الزمخشريَّ كان ذاكرًا الأوزان أولًا ثم الأمثلة [١٤] .

وهذا المسلك الذي عليه الزمخشريُّ نراه يحذو حذو سيبويه[١٥] .

- **حذف لام البنية مصدرًا لـ (فَعَّلَ) الناقص :**

ورد هناك خلاف في ما إذا كان الفعل ناقصًا ، مثل : (عَزَّى ، ومَشَّى) ، ومصدر هذه الأفعال هو (تَفْعِيل) ؛ فنقول : تَعْزِيو ، وتَمْشِيّ ؛ فحذفُوا اللام وعَوَّضُوا منها بتاء العوض ؛ فقالوُا : تَعْزِيَة ، وتَمْشِيَة [١٦] .

وأما رأي الزمخشريِّ فقد نفى القول بحذف اللام ، ومصدر الفعل هو (تَفْعِلَة) ، ولا حاجة إلى التقدير [١٧] ، قال اليزديُّ في هذا الصدد : (هذا التقدير تعسُّف ، وهذا وارد على الزمخشري أيضًا ؛ لأنَّ ظاهر كلامه يدل على الالتزام مطلقًا ، والذي يُقضى منه العجب أنَّ المصنف أورد هذا على الزمخشري في شرح المفصل ، وارتكبه ههنا ؛ فكأنه نسي عدم استقامته) [١٨] .

إنَّ عدم الاستقامة – كما يراها اليزديُّ – تتمحور في أنَّ القياس في (فَعَّلَ) مصدره (تَفْعِيل) ، وليس (تَفْعِلَة) ، ويبدو أنَّ كلام الزمخشري فيه من الصحة ؛ إذ يمكن أن تعد تاء العوض عوضًا من الياء الزائدة كما عدة عوضًا من الزائد المحذوف في (اسْتِقَامَة) ، وهنا يصح وزن مصدر (تَعْزِيّ ، وتَمْشِيّ) هو (تَفْعِلَة) بحذف الياء

الزائدة ، أما في قول اليزديِّ ؛ فإنه تَمَّ حذف اللام وحينئذٍ سيكون المصدر على وزن (تَفْعِيَة) ، ولا يوجد من المصادر في اللغة ما هو قياسه (تَفْعِيَة) ، و أن الحذف يجب أن يكون للزائد أولى من الأصل .

- **جمع التكسير للاسم المؤنث المقصور أو الممدود :**

ذكر اليزديُّ كلام ابن الحاجب أنَّ كل ما كان مؤنثًا مضموم الفاء ما خلا مفتوحها أو مكسورها ؛ فإنَّ جمعه يكون على (فِعَال) إذا ما كان مقصورًا ، وعلى (فُعَلاء) إذا كان ممدودًا مثل : أُنْثَى و إِنَاث [١٩] ، ولم يقيِّده الزمخشريُّ بمضموم الفاء ؛ إذ إنَّ (ظاهر كلام الزمخشري يدل على أنَّ الاسم الذي آخره ألف التأنيث المقصورة على (فِعَال) ، والممدودة على (فَعَالَى) ، ولكن لم يذكر هو أيضًا الأمثلة ، وكلتا العبارتين ليست بمستوفاة ، أما عبارة المصنف ؛ فواضح ، وأما عبارة الزمخشريِّ ؛ فلعدم الأمثلة الكاملة) [٢٠] .

ويبدو أنَّ كلام الزمخشريِّ فيه من الإيجاز ؛ ذلك أنه لو رجعنا الى مصنفاته فسنجد أنَّه غالبًا ما يركز على الوزن متحدثًا عنه .

- **زيادة الواو و الألف :**

يرى الزمخشريُّ أنه لا يمكن زيادة هذين الحرفين في بداية الكلمة ؛ لامتناع النطق بهما في بداية الكلمة [٢١] ، ذلك أنَّه (لو زيدت أولًا لم تخل من أن تزاد ساكنة أو متحركة ، ولا يجوز أن تزاد ساكنة ؛ لأنَّ الساكن لا يبتدأ به ، وإنْ زيدت متحركة فلا تخلو من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة ؛ فلو زيدت مضمومة ؛ لاطَّرَدَ فيها الهمز على حد (وُقِّتَت) و (أُقِّتَت) ، وكذلك لو كانت مكسورة على حد (وِسَادَة) و (إِسَادة) ، و (وِشَاح) و(إِشَاح) ، وإن كان الأول أكثر ، ولو زيدت مفتوحة ؛ لتطرَّقَ إليها الهمز ؛ لأنها لا تخلو من أن تزاد في أول اسم أو فعل ؛ فالاسم بعرضية التصغير ، والفعل بعرضيَّة أن لا يسمى فاعله ، وكلاهما يضم أوله ، وإذا ضم تطرَّق إليه الهمز حينئذٍ مع أنَّهم قد همزوا الواو المفتوحة في نحو : (وَحَدَ) و (أَحَد) ، و (وَنَاة) و (أَنَاة) ، وهو قليل ؛ فلما كان زيادتها أولًا تؤدي إلى قلبها همزة ، وقلبها همزة ربما أوقع لبسًا وأحدث شَكًّا في أنَّ الهمزة أصل أو منقلبة مع أنَّ زيادة الحرف إنَّما المطلوب منه نفسه ؛ فإذا لم يسلمْ لفظه لم يحصل الغرض) [٢٢] .

- **زيادة سين المخاطبة :**

يذهب الزمخشريُّ إلى أنَّ هذه السين من حروف الزيادة و تكون للمخاطبة ؛ فنقول في أَكْرَمْتُكِ : أَكْرَمْتُكِس [٢٣] .

والملاحظ أنَّه يعد هذا الإبدال – كما يراه اليزديُّ – شيئًا مطردًا ، وهو غير صحيح ؛ إذ إنَّ المتعارف عليه أنَّ الإبدال هنا لغة لبكر بن وائل ، وليس لعامة العرب ، كما أن عدها من حروف الزيادة يستلزم القول

في الظواهر اللهجية التي حصل فيها الإبدال بأن الحروف المبدلة هي كذلك من الزوائد ، وهذا يوجب إدخال شين الكشكشة في الزوائد ، وهذا ما لم يقل به لغوي قط [٢٤] .

يبدو أنَّ اليزدي واهم في ما ذهب إليه الزمخشري ، لكنَّ الزمخشري ذكر في شرح المفصل حديثه في كاف المؤنث أنهم (قد زادوا على هذه الكاف في الوقف شيئًا حرصًا على البيان ... ؛ فإنهم يزيدون على كاف المؤنث سينًا غير معجمة ؛ لتبيِّنَ كسرة الكاف ؛ فيؤكد التأنيث ...) [٢٥] ، وعلى هذا تعد السين حرفًا زائدًا لذا انتقض اليزدي كلامه بقوله : (فهما جاريتان مجرى هاء السكت ، وحرف الإنكار ، وغير ذلك مما لا امتزاج له في البنية) [٢٦] .

- **تخفيف الهمزة :**

يوجب الزمخشري تخفيف الهمز في كلمتين هما : نَبِيٌّ ، وبَرِيٌّ ، والتقدير : نَبِيء ، وبَرِيئَة ، وهو جائز في غيرهما [٢٧] ، ويراه (ابن الحاجب) (غير صحيح ولكنه هو الكثير ، وإثبات الهمزة في الأولى قراءة أهل المدينة ، وفي الثانية قراءة أهل المدينة وبعض أهل الشام ، هذا إذا كان النبي مشتقًّا من النبأ ، والبرية من البرء ، تقول : بَرَأَ الله الخلق ، أي : خلق ، ومن يرى أنَّ النبي مشتق من النُّبو ، وهو الارتفاع ، والبرية من البرا ، وهو التراب؛ فليس لهذا الالتزام عنده معنى ؛ إذ لا همزة عنده ؛ فكيف يلتزم تخفيفها)؟ [٢٨] .

وجاءت الإشارة الى جواز الحذف في شرح الإيضاح بقوله : (أمَا (نَبِيءٌ) ؛ فهي قراءة نافع وأهل المدينة ، وأما (البريئة) ؛ فهي قراءة أهل المدينة وبعض أهل الشام ؛ فثبت أنه لا يمكن ترك الهمز في (نَبِيئ ، و بَرِيئة) بعد تسليم اشتقاقهما أنهما من الهمزة ، نعم يمكن أن يقال : إنَّ بعض مَنْ لغته الهمز – واشتقاق نبي وبَرِيَّة عنده من الهمز – لا يَهْمِزُ ، وهذا أمر تقديري لا يقوم عليه دليل إذا نُوزِعَ فيه ؛ فلا معنى لالتزام ذلك مع ما ذكرناه)[٢٩].

فكلامه في الإيضاح يشير إلى أنه لا يمكن ترك الهمز ما عدا من كان يلتزم تخفيف الهمز ؛ إذ إنَّ ترك الهمز عمدًا يؤدي الى الالتباس في المعنى كما وضحه ابن الحاجب .

- **همزة بين بين :**

ورد الخلاف على همزة بين بين ؛ إذ اعترض اليزدي على كون الأولى ساكنة والثانية متحركة كما في (أَقْرَأْ آيَة)؛ فتلقى حركة المتحركة على الساكنة ؛ لتقلب ألفًا ، ولا وجود لـ (بين بين) هنا [٣٠] .

ويعترض مخطِّئًا رأي الزمخشري في هذا ؛ إذ إنَّ رأيه في (اقرأْ آية ثلاثة أوجه : أن تقلب الأولى ألفًا ، وأن تحذف الثانية ، وتلقى حركتها على الأولى ، وأن تجعلا معًا بين بين ، وهي حجازية ، وقد ذكره المصنف في شرح المفصل والجواب المذكور فاسد ، ولا حاجة إلى نظر فيه ، وأما على المصنف فلا يرد شيء من ذلك ؛

لأنه لم يتعرض لذكر (بين بين) ، بل تَعَرَّضَ للتخفيف فيها ، والتخفيف أعم من جعلها بين بين وغيره ، والمذكور في الكتاب لفظ التخفيف ، قال : فأمَّا أهل الحجاز ؛ فتقول : ٱقرَأْ آية ؛ لأنَّ أهل الحجاز يخففونها ؛ فالغلط إنَّما هو في كلام الزمخشريِّ ؛ فتنبَّهْ) [٣١] .

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نلحظ أنه قال : (اقْرَا آية في قول من خفف الأولى ؛ لأنَّ الهمزة الساكنة أبدًا إذا خُفِّفَت أُبدل مكانها الحرف الذي منه حركة ما قبلها ، ومن حقق الأولى ، قال : اقْر آيةً ؛ لأنَّك خففت همزة متحركة قبلها حرف ساكن ؛ فحذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها ، وأمَّا أهل الحجاز ؛ فيقولون : اقْرَا آيةً ؛ لأنَ أهل الحجاز يخففونهما جميعًا يجعلون همزة اقْرأْ ألفًا ساكنة ، ويحققون همزة آية ، ألا ترى أنْ لو لم تكن إلا همزة واحدة خفَّفوها ؛ فكأنه قال : ٱقْرَا ، ثم جاء بآية ونحوها) [٣٢] .

بيدَ أنَّ الزمخشريَّ وصف الرأي الأخير الذي عليه اليزديُّ ومن وافقه بالموهوم غلطًا ؛ إذ جاء في الإيضاح (قال : وفي (اقْرَأْ آيَةً) ثلاثة أوجه : وُهِمَ في الوجه الثالث منها ؛ لأنه قال : (وأن تُجعلا بينَ بينَ) ، وليست الساكنة تُجعل بينَ بينَ لما تَبينَّ أنَّ معنى ذلك : أن تجعل بين الهمزة وبين حرف حركتها ؛ فإذا لم يكن لها حركة ؛ فكيف يُعقل جعلها بين الهمزة وبين حركتها ؟ ؛ فثبت أنه واهم ، والتقسيم في الثلاثة صحيح ؛ لأنه لا يخلو إمَّا أن تُسهَّلا جميعًا أو الأولى دون الثانية ، أو الثانية دون الأولى ؛ فهذا تقسيم حاضر في المعنى ؛ فالوجه أن تخُفَّفا جميعًا ، وتخفيفهما جميعًا فيه وجهان :

أحدهما : أن تُنقل حركة الثانية إلى الأولى ثم تجعل الأولى بين بين بعد تحركها .

والوجه الآخر : أن تُقلب الأولى ألفًا ثم تسهل الثانية بين بين ، وتسهيل الأولى دون الثانية أن تقلب ألفًا ، وتحقق الثانية ، وتسهيل الثانية دون الأولى أن تسهل الثانية بين بين ؛ فحصل من التقسيم ثلاثة أوجه ، انقسم وجه منها إلى وجهين ؛ فصارت أربعة أوجه ذكر منها وجهين؛ فصارت أربعة أوجه ، ذَكَرَ منها وجهين ، وأَسقَط منها وجهين ، وذكر وجها لا يُعقل البتة ، وهو الوجه الثالث في كلامه) [٣٣] .

- **إعلال عين (فَاعِل) :**

ذكر اليزديُّ أنَّ القياس في اشتقاق اسم الفاعل المعل العين يتوجب فيه إعلال الهمزة ، مثل : شَاكَ شَائِك ، وهو القياس ، وشَذَّ فيه قلب العين مكان اللام والحذف ، مثل : شَاكٍ [٣٤] ، آخذًا على الزمخشريِّ ؛ إذ إنَّ (قول الزمخشريِّ في هذا النحو : مضطرب ، قال في الكشاف : هارٌ وهو الهائِر، وزنه فَعِلٌ ، أي بكسر العين قُصِرَ عن فَاعِل ، كَخَلِف عن خَالِف ، ونظيره شَاك وصَات في شَائِك وصَائِت ، ، وألفه ليس بألف فَاعِل ، بل هي عينه وأصله هَوِرٌ وشَوِكٌ وصَوِتٌ ، وخَالف هذا القول في التصغير في المفصل ، حيث أوردها هارًا ؛ فيما حذف

منه حرف أصلي لا يرد لإمكان التصغير بدونه وفي إعلال العين ، حيث قال : وربما حذفت – أي : العين – كقولك : شَاكٍ) [٣٥] .

- **إعلال الواو المتطرفة ياء :**

إعلال اللام عند الزمخشريِّ في (التَّحَسُّو ، و التَّدَاعُو) يوجب فيه قلب الضمة كسرة ، ثُمَّ الواو ياءً ؛ فنقول : التَّحَسِّي ، والتَّدَاعِي ، ورأي اليزديِّ والباقين هو قلب الحرف سابق على الحركة ؛ لأنها تابعة له [٣٦].

والرأي الغالب – الذي عليه الباقون – أدق من رأي الزمخشريِّ ؛ إذ إنَّ المتعارف عليه هو أنَّ الحرف سابق على الحركة وليس العكس ، وهذا ما أشار إليه (ابن جني) من قبل بأنه (محال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف ، وذلك أنَّ الحرف كالمحل للحركة ، وهي كالعَرَض فيه ...) [٣٧] .

وهذا العَرَض يتحقق تبعا للحرف ؛ (فَأمَّا قلب الحرف بدون الحركة في هذه الصورة ؛ فمنتفٍ ؛ فقلب الحركة لكونه مطردًا أولى) [٣٨] .

ثُمَّ إنَّ الرأي الذي يتبع الحركةَ الحرفَ هو ما يوافق التحليل للمقطع الصوتي الذي يرمز له بـ (ص ح) [٣٩] ، الذي يتوافق معه الدرس الحديث .

- **الصوت المهتوت :**

وهذه الصفة خاصة بصوت (الهاء ؛ لضعفها وخفائها ، وسرعتها على اللسان) [٤٠] ، وقد أخذ اليزدي على الزمخشري أنَّ المهتوت هو التاء ، بل شك في صحة القول ، و أنَّ (ما وقع في المفصل من أنَّ المهتوت: التاء ، غلط من الناسخ) [٤١] .

ورأي الزمخشريِّ في كتابه (الإيضاح) يوحي إلى أنَّه يعد صوت التاء صوتًا مهتوتًا ، قال : (و المهتوت : التاء ؛ لضعفه وخفائه ؛ لأنه حرف شديد ، فيمتنع الصوت أنْ يجري معه ، وهو وإنْ كان مهموسًا يجري النفس معه ، إلَّا أنَّه عند الوقف عليه لا نفس يجري معه ؛ فيتحقق خفاؤه) [٤٢] .

ثم إنَّ معنى (المهتوت) محل خلاف بين العلماء من حيث هذه الصفة و أصواتها ؛ فمنهم من يعني لديه الضغط الشديد ، وهو خاص بالهمزة ، ومنهم من يقصد به الضعف وهو خاص بالهاء ، أما الزمخشري وابن يعيش وشراح الشافية ؛ فالمهتوت لديهم هو صوت التاء [٤٣] .

وعلى الرغم من تغليط اليزدي للزمخشري إلا أنَّه نفسه يقر بذلك ، قال : (فالمهتوت : التاء ، وذلك لضعفها وخفائها) [٤٤] .

والذي يراه المحدثون أنَّ (الهتَّة هي ضعف يعتري أصواتًا ثلاثة وهي : الهاء ، والهمزة والتاء ، يجعل أصواتها خافتةً تتطلب جهدًا من الناطق في إيضاحها) [٤٥] .

ولا يمكن أن نتفق مع هذا الرأي بجعل صوت الهمزة من الأصوات المهتوتة ؛ لكون المهتوت صوتًا ضعيفًا، والهمزة ليست صوتًا ضعيفًا ؛ فهي تحتاج الى جهد وضغط صوتي لا يقاس مع صوتي : الهاء والتاء، ثم إذا كانت الهاء تحتاج الى جهد من الناطق فكيف جيز إبدالهما من تاء التأنيث في حال الوقف ؟ ، والوقف محل استراحة ؛ فإذا ما أردنا أن نتفق معه علينا أن نجعل المهتوت خاصًا بصوتي : الهاء والتاء لا غير ، وهذا ما يفهم من كلام (ابن منظور) عند تعريفه للمهتوت قال : (والهَتُّ : كَسْرُ الشيء حتَّى يصيرَ رُفَاتًا ... والهَتُّ: شِبْهُ العَصْرِ للصَّوت) [٤٦] .

- **إدغام اللام في الراء:**

يكون هذا الإدغام واجبًا لدى اليزدي ، و إدغامه حسن عند الزمخشري غير لازم [٤٧] ؛ فنقول : (بَرَّانَ) في قوله تعالى : (بَلْ رَانَ) [٤٨] .

وهو حسن كذلك عند الآخرين ؛ إذ ذهب إلى ذلك (مكي بن أبي طالب القيسي ٤٣٧هـ) ؛ (لأنَّك تبدل من اللام حرفًا أقوى من اللام بكثير ؛ فذلك ممَّا يُقَوِّي جواز الإدغام) [٤٩] .

وعلته عند الزمخشريِّ وجود القرابة الصوتية بينهما ؛ إذ إنَّ (إدغام الراء في اللام أوضح وأشهر ، ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب حتى صارا كالمثلين ، بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصحية ، ولو لا شدة التقارب لم يكن ذلك ، وكان ذلك يقتضي أن تدغم في اللام لزوما إلا أنه عارضه ما في الراء من التكرار ؛ فَلُمِحَ تارةً ؛ فَأُظْهِرَ ، واغتُفِرَ تارةً لشدة التقارب ، وذلك واضح) [٥٠] .

الخاتمة :

١- لا يدل وزن (أَفْعَل) لدى الزمخشريِّ على المطاوعة مطلقًا خلافًا لليزديِّ والباقين .

٢- اتضح أنَّ الزمخشريِّ متأثرٌ كلُّ التأثر بسيبويه ، حتَّى وصفه بعضهم بالتبجح من دون فهم لكلامه.

٣- يوافق الزمخشري رأي سيبويه على أنَّ معنى وزن (فَعَّل) يكون قابلًا للتكرار عقلًا ، وإلا فلا يجوز، كما أن وزن (تَفَاعلَ) يفيد المشاركة بين الاثنين ، وأن وزن (انْفَعَل) لا يستعمل إلا مع الأفعال التي تحتاج الى معالجة .

٤- أثبت البحث أنَّ بعض الآراء التي نسبها اليزديُّ إلى الزمخشريِّ غير دقيقة ؛ إذ إنَّ مؤلفات الزمخشريِّ تخالف ما ذكره اليزديُّ تمامًا .

٥- تأثر الزمخشريِّ واضح بسيبويه ، غير أنَّه انفرد ببعض المسائل برأيه الشخصي الذي يخالف فيه العلماء ولا سيما سيبويه .

٦- ذكر الزمخشري أنَه لا يمكن القول بزيادة بعض الحروف في مواضع محددة من البنية ، بيد أن الزيادة قد تكون حاجة ملحة لدى بعض القبائل العربية .

٧- للزمخشري رأي في الصوت المهتوت ، وهو عنده صوت : الهاء والتاء ، وهذا رأي وافقه عليه بعض العلماء .

هوامش البحث:

[١] - شرح شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط ، للخضر اليزدي : ١ / ٢٠٨ .

[٢] – ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢٠٨ .

[٣] – الملك : ٢٢ .

[٤] – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل :٥/ ١٧٦.

[٥] – التعليقة على كتاب سيبويه : ٤ / ١٣٤ .

[٦] – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ت ٧٥٦ هـ : ١٠ / ٣٩٣ .

[٧] – تفسير التحرير والتنوير ، محمد الطاهر ابن عاشور : ٢٩ / ٤٦ .

[٨] – ينظر شرح شافية ابن الحاجب في علمي: التصريف والخط : ١ / ٢١١ .

[٩] – المصدر نفسه : ١ / ٢١١ .

[١٠] – ينظر شرح شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط : ١ / ٢١٩ .

[١١] – المصدر نفسه : ١ / ٢١٩ .

[١٢] – الإيضاح في شرح المفصل : ٤٩٨ .

[١٣] – ينظر شرح شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط : ١ / ٢٢٥ – ٢٢٧ .

[١٤] – ينظر شرح شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط : ١/ ٢٦٧ .
[١٥] – ينظر الكتاب : ٤ / ١٥٢ وما بعدها .
[١٦] – ينظر – شرح شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط : ١/ ٢٧٤ –٢٧٥ .
[١٧] ينظر المصدر نفسه : ١/ ٢٧٥ .
[١٨] – ينظر المصدر نفسه : ١/ ٢٧٥ .
[١٩] – ينظر شرح شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط : ١/ ٤٥٠ .
[٢٠] – المصدر نفسه : ١ / ٤٥٠ .
[٢١] – ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٦٥٢ .
[٢٢] – شرح المفصل للزمخشري ، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليُّ : ٥ / ٣٢٧ – ٣٢٨.
[٢٣] – ينظر شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي : ٢ / ٦٦٠ .
[٢٤] – ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٦٦٠– ٦٦١ .
[٢٥] – شرح المفصل : ٥ / ١٧٩ – ١٨٠ .
[٢٦] – شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي : ٢ / ٦٦١ .
[٢٧] – ينظر شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي : ٢ / ٧٥٤ .
[٢٨] – المصدر نفسه : ٢ / ٧٥٤ – ٧٥٥ .
[٢٩] – الإيضاح في شرح المفصل : ٦٢٨ .
[٣٠] – ينظر شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي : ٢ / ٧٩٤ .
[٣١] – شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي : ٢ / ٧٩٥ .
[٣٢] – الكتاب : ٤ / ٣١ .
[٣٣] – الإيضاح في شرح المفصل : ٦٣٧ .
[٣٤] – ينظر شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي : ٢ / ٨٥٨ .
[٣٥] – المصدر نفسه : ٢ / ٨٥٨ – ٨٥٩ .
[٣٦] – ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٨٩٩ .
[٣٧] – سر صناعة الإعراب : ١ / ٤٣ .
[٣٨] – شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط : ٢ / ٨٩٩ .
[٣٩] – ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين : ٣٩ – ٤٠.
[٤٠] – شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط : ٢ / ١٠٠٨ .
[٤١] – المصدر نفسه : ٢ / ١٠٠٨.
[٤٢] – الإيضاح في شرح المفصل : ٧٢٨ .
[٤٣] – ينظر المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، د. عبد العزيز سعيد الصيغ : ١٧٥ – ١٧٦ .
[٤٤] – شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط : ٢ / ١٠٠٧ – ١٠٠٨ .

[٤٥] – المصطلح الصوتي في الدراسات العربية : ١٧٦ .

[٤٦] – لسان العرب : (هَتَتَ) ٤ / ٤٠٨٢ .

[٤٧] – ينظر شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط: ٢ /١٠٢٣ – ١٠٢٤ .

[٤٨] – المطففين : ١٤ .

[٤٩] – كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، أبو محمد مكي ابن أبي طالب القيسي : ١ / ١٥٨ .

[٥٠] – الإيضاح في شرح المفصل : ٧٤٠ .

المصادر:

- **القرآن الكريم .**

١– الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري ، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين بن الحاجب المالكي ت (٦٤٦هـ) ، تحقيق : محمد عثمان ، ط١ ، م منشورات دار الكتب العلمية ٢٠١١ م .

٢– التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ت ٣٧٧ هـ – ٩٨٧ م ، تحقيق وتعليق الدكتور حمد بن عوض القوزيِّ ، ط . ١ ، دار الكتب ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٠م

٣– تفسير التحرير والتنوير ، سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ، د. ط ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤ .

٤– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، د. ط ، دار القلم – دمشق ، د. ت.

٥– سر صناعة الاعراب ، تأليف : إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور حسن هنداويِّ ، د.ط ، د. ت .

٦– شرح المفصل للزمخشريِّ ، تأليف : موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليِّ (ت٦٤٣هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، د. ط ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، د.ت .

٧– شرح شافية ابن الحاجب ، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ، تحقيق : محمد الزفزاف و آخرون ، د .ط ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، د. ت .

٨– شرح شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط ، للخضر اليزدي (٧٢٠هـ) دراسة وتحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، ط ١ ، الناشر : ذوي القربى ، ١٤٣٣ هـ .

٩- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه ، تحقيق د : إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩.

١٠- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ،لمؤلفه أبي محمد مكي ابن أبي طالب القيسيِّ (٣٥٥ – ٤٣٧هـ) ، تحقيق : الدكتور محيي الدين رمضان ، د. ط ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريِّ (٤٦٧ – ٥٣٨هـ) ، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، ط . ١ ، مكتبة العبيكان – الرياض ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .

١٢- لسان العرب ، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، مراجعة وتدقيق : د. يوسف البقاعي وآخرون ، ط ١ منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

١٣- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، د. عبد العزيز سعيد الصيغ ، ط١، دار الفكر – دمشق ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧م .

١٤- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، د.ط ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .